

مداخلة
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها

السيد / إبراهيم فيصل الدعي
سكرتير ثان

امام
اللجنة الأولى
(نزع السلاح والامن الدولي)
الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

المرحلة الثانية للجنة : المناقشة الموضوعية
شق الأسلحة التقليدية

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الاثنين، 29 أكتوبر 2018

السيد الرئيس،،،

أودّ في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر على الجهود التي تبذلونها مع بقية أعضاء المكتب لإنجاح اعمال هذه اللجنة. وتؤيد بلادي بيان مجموعة عدم الانحياز وكذلك بيان المجموعة العربية.

السيد الرئيس،،،

لدى مناقشتنا لموضوع الأسلحة التقليدية فان بلادي تعيد التأكيد على موقفها الثابت تجاه مكافحة الاتجار والامداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ذلك الموقف الذي يأتي من منطلق حرص بلادي على هذين المبدئين الذين نشاطرهما مع دول العالم، لما لهما من أثر كبير على استدامة السلام والاستقرار في عالمنا.

السيد الرئيس،،،

تولي دولة الكويت اهتماما كبيرا بظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، نظرا لحجم تأثيرها السلبي وإسهامها في زيادة العنف المسلح والصراعات، وإطالة امدها وامتدادها الجغرافي، وتؤكد على اهمية تنفيذ برنامج الامم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير المشروع في الاسلحة الصغيرة، وبهذا الصدد نرحب باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الثالث، مؤكداين على الحفاظ على الطبيعة التوافقية والنطاق المتفق عليه في تنفيذ برنامج العمل، باعتبارها أداء امميه توافقيه يتمثل الغرض منها في بناء الثقة وزيادة التعاون بين الدول من اجل الحد والقضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، كما نعيد التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود باطار الصك الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها خشية وصول تلك الأسلحة الى الكيانات من غير الدول واستخدامها في ارتكاب اعمال إرهابية.

السيد الرئيس،،،

ان دول الكويت وإذ ترحب بدخول معاهدة تنظيم تجارة الأسلحة حيز النفاذ فإنها تجدد تأكيدها على ضرورة ان يتسق تنفيذ المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس، واهمية مراعاة التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة وتلك المستوردة لها، وندعو الى التعامل مع الاختلال الكبير القائم في انتاج وامتلاك والاتجار في الأسلحة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية.

من المهم ان نستذكر ان منطقتنا لا تزال تعاني من عدم الاستقرار لأسباب مختلفة ومنها توفر غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، لذا نحث الدول للعمل على رفع الوعي والتثقيف بمخاطر الاسلحة تلك لما تشكله من تهديد على استقرار الدول.

وفي ذات السياق تعيد دولة الكويت تأكيدها على ضرورة التمييز هنا بين مكافحة الاتجار والامداد غير المشروع بالأسلحة وبين فرض قيود تمييزية على الاتجار المشروع في الأسلحة التقليدية فيما بين الدول وفقا للسيادة لكل منها والمخاطر الأمنية التي تواجهها.

السيد الرئيس،،،

أن التطور السريع في عالم التكنولوجيا يجعل خطر انتاج مثل هذه الاسلحة أمر سهل الوصول اليه وفي متناول الجميع، خاصة من قبل الأفراد والجماعات الفاعلة من غير الدول، وان على الدول الحرص والتعاون في موضوع أمن الحدود وتشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية أكثر وتبادل المعلومات وذلك للحد من وصول تلك الاسلحة للجماعات المسلحة والإرهابية، خاصة مع وجود فجوة في تعامل آليات نزع السلاح الدولية مع هذه القضية المستحدثة والطارئة على حقول نزع السلاح، مما يجعل خطر انتاج مثل هذه الأسلحة امر سهل الوصول اليه وفي متناول الجميع.

ختاماً، فإن دولة الكويت تشدد على أهمية تعاون مختلف الأطراف المعنية مع هيئات الامم المتحدة لتطبيق الاتفاقيات والتعهدات ذات الصلة.

شكراً السيد الرئيس،،،